المحور الثاني: بيئة الأعمال الدولية

المحاضرة:02

تختلف الأعمال الدولية عن الأعمال المحلية (أو الوطنية) من حيث أن المنظمة التي تعمل خارج الحدود عليها أن تتعامل مع متغيرات أو عوامل لثلاث أنواع من البيئات هي: الوطنية (المحلية) "Domestic" ، الأجنبية"Foreign" و الدولية "International".

1- مفهوم بيئة الأعمال الدولية:

بيئة الأعمال الدولية هي كل ما يحيط بالمنظمة ويؤثر فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي مجموعة من المتغيرات(العناصر) التي تحيط بالمنظمة وتؤثر في مسارها الاستراتيجي يندرج ضمن هذا الإطار:

- بيئة محلية تملك المنظمة كافة المعلومات عنها.
- البيئة الدولية التي لا يتوفر عنها معلومات كافية والتي تمثل مزيج معقد من العناصر، مما يستدعي دراستها من طرف الشركات الدولية كي تتمكن من العمل بنجاح.

وتستمد دراسة بيئة الأعمال الدولية أهميتها من المخاطر والفرص التي تحتوي عليها.

لكن التعريف السابق لا يمكن اعتباره شاملا لأنه يركز على العوامل والمتغيرات الخارجية دون التطرق إلى العوامل الداخلية ذات التأثير الكبير على عمل ونجاح أية منظمة وعليه فإننا يمكن أن نعرف بيئة الأعمال الدولية على أنها مجموع كل المتغيرات الخارجية والداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عمل المنظمة واستمرارها وتطورها.

ومن هذا التعريف يتضح أن هناك نوعين أساسيين من العوامل والمتغيرات التي تشكل بيئة الأعمال الدولية هي:

أ- **متغيرات البيئة الداخلية:** تشمل جميع العوامل التي للادارة القدرة على السيطرة عليها أو التأثير فيها مثل عوامل الانتاج (رأس المال، المواد الأولية، العمل) والأنشطة التنظيمية (الأفراد، المالية، الانتاج، التسويق)، حيث تديرها المنظمة بهدف التكييف مع متغيرات البيئة غير المسيطر عليها.

ب-**متغيرات البيئة الخارجية:** هي متغيرات عادة غير مسيطر عليها والتي لابد من التكييف معها إذا ما أرادت المنظمة النجاح والاستمرار في العمل.

الشكل رقم (01): بيئة الأعمال الدولية والمتغيرات المحيطة بها

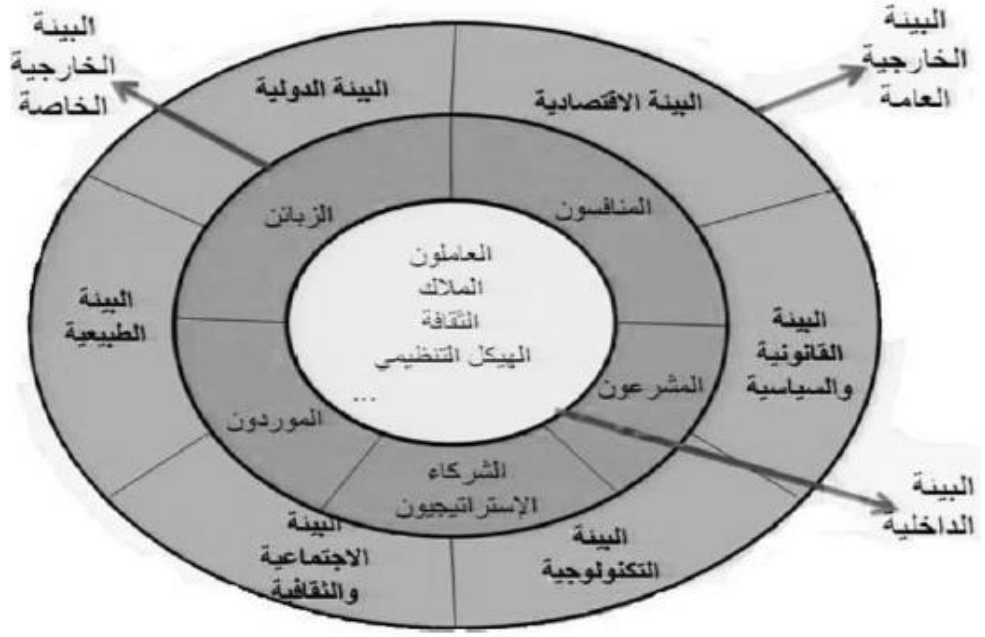

تستطيع المنظمة التي تفهم بيئتها الخارجية جيدًا، أن تحصل على ميزات تنافسية أفضل من غيرها خاصة إذا ما تمكنت من حشد مواردها وباقي عناصر بيئتها الداخلية للاستفادة من الفرص المتاحة في البيئة الخارجية. ونقصد بالميزة التنافسية هنا التفوق على المنافسين، من خلال امتلاك قدرات محورية، تتجسد بمنتجات وأسعار وخدمة مستهلكين وكفاءة بالإنتاج، تعطي للمنظمة قدرة للتفوق والتميز في السوق.

2- العلاقة الموجودة بين المنظمة والبيئة الخارجية: يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): درجة التأثير والتأثر بين بيئة الأعمال الدولية والمنظمة

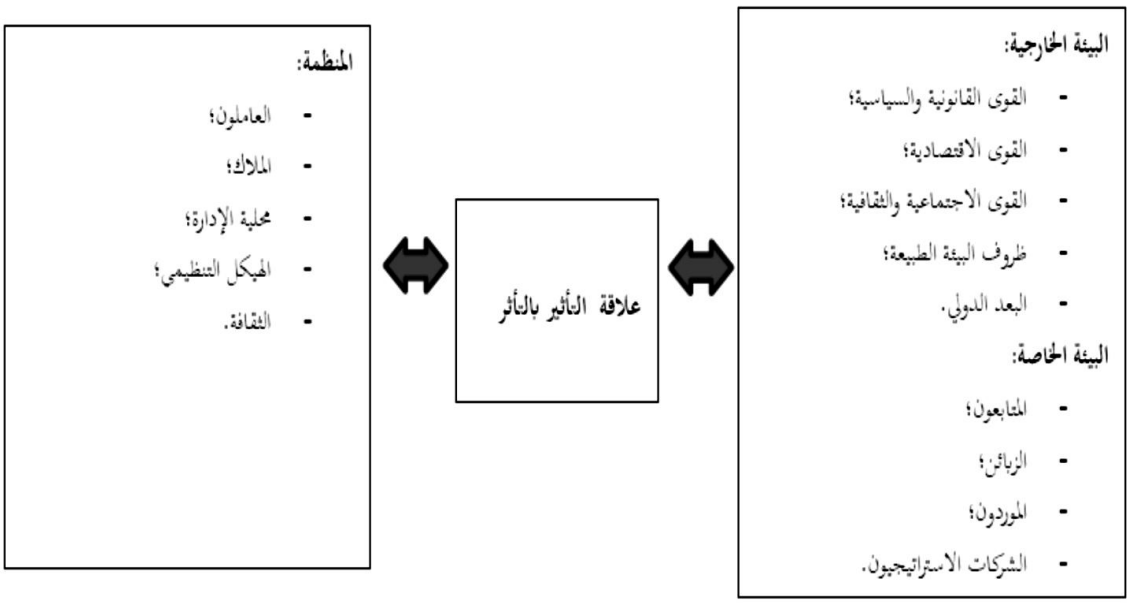

تنقسم البيئة الخارجية حسب درجة التأثير إلى:

أ- **البيئة الخارجية الخاصة :**

تدعى أيضا بالبيئة التنافسية، تضم مختلف عناصر التي تقع خارج حدود وسيطرة المنظمة والتي تؤثر على المنظمة بشكل مباشر (البلد المضيف)، وتشمل:

-**الزبائن** :هم الأفراد الذين يستهلكون سلع وخدمات المنظمة؛

-**المنافسون** :وهم جميع المنظمات التي تتنافس مع المنظمة بغيت الحصول على الموارد أو الزبائن؛

-**الموردون** :المنظمات التي توفر الموارد المادية أو البشرية؛

-**الممولون** :كل جهة توفر الاموال للمنظمة، البنوك المؤسسة المالية.

ب-البيئة الخارجية العامة:

وتضمن مختلف المتغيرات الخارجية التي تقع خارج حدود المنظمة والتي تؤثر على المنظمة بشكل غير مباشر وتشمل الاتي:

العوامل الاقتصادية :الوضع الاقتصادي، التضخم، السياسات المهنية والنقدية، رسوم الفائدة، سعر الصرف، العملات الأجنبية...الخ؛

-**العوامل السياسية والقانونية** :القوانين، التشريعات، نظام الحكم؛

-**العوامل الاجتماعية والثقافية** :الأعراف والعادات والقيم الاجتماعية، التعليم، التطور السكاني؛

-**العوامل التكنولوجية** :بائع التكنولوجيات، شروط التطوير والحصول عليها؛

-**العوامل الإيكولوجية** :المحافظة على البيئة، جماعات ضغط، المسؤولية الاجتماعية، اخلاقيات العمل...الخ.

3- أهداف دراسة بيئة الأعمال الدولية:

دراسة بيئة الاعمال الدولية تساعدنا على التعرف على أبعاد البيئة الدولية التالية:

-الهدف الذي يجب أن تحققه المنظمة؛

-الموارد المتاحة وكيفية استغلالها؛

-تباين علاقات التأثير والتأثر بالمنظمات المختلفة؛

-تحديد صفات وسمات المجتمع والجماهير التي تتعامل مع المنظمة الدولية.

4- أنواع بيئة الأعمال الدولية:

4-1- بيئة الأعمال الدولية القانونية:

وهي الإطار القانوني الذي يمكن أن تعمل في ظله الشركات متعددة الجنسيات، ويمكن القول بأن الشركات المتعددة الجنسيات تخضع إلى ثلاث مجموعات من القانون وهي:

أ- **قوانين البلد الأم:** وهي قوانين بلد ومقر الشركة الأصلي، والمتمثلة في القوانين التي تتحكم في قرار الشركة بالاستثمار في الخارج من عدمه.

ب-**قوانين البلد المضيف:** على الشركات الأجنبية الالتزام بقوانين البلد المضيف التي تحدد أسلوب دخول السوق بالتصدير له، بالترخيص أم الاستثمار فيه، كما تحدد شروط وجود شريك محلي أم لا، كذلك من المهم معرفة مدى الحماية التي يقدمها القانون المحلي لبراءات الاختراع.

ت-**القانون الدولي** : لم يكن للقانون الدولي أثر يذكر على إدارة الأعمال الدولية إلا أنه مع تطور الأعمال الدولية قامت بعض المنظمات الاقليمية والدولية بتحديد قواعد قانونية لسلوك الشركات المتعددة الجنسيات.

ث-**الاتفاقيات الثنائية:** وهي عبارة عن قواعد تنظم العلاقات بين بلدين، مثل اتفاقيات الصداقة والتجارة والتعاون التي تعقدها الدول مع دول أخرى.

ج-**الاتفاقيات الدولية** : وهي الاتفاقيات التي تشترك فيها مجموعة من الدول كاتفاقيات التكامل الاقتصادي (السوق الأوروبية المشتركة، مجلس التعاون الخليجي).

ح-**حل النزاعات** : في حالة نشوء أي نزاع بين الشركات المتعددة الجنسيات والبلد المضيف لسبب ما، يتم اللجوء إلى الأنظمة والقوانين الدولية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والنزاعات التجارية أو إلى الاتفاقيات الثنائية بين الدولة المضيفة والدولة الأم للشركة الأجنبية أو تطبيق قوانين البلد المضيف أو قوانين البلد الأم حسب نصوص العقود الموقعة بين البلد المضيف والشركة الدولية، أو يتم اللجوء إلى قوانين المنظمة لاتفاقيات التكامل الاقتصادي إذا كان الطرفين عضوان في هذا التكامل.

4-2- بيئة الأعمال الدولية السياسية:

يجب على الشركات الأجنبية الاحاطة والالمام بالمخاطر السياسية التي يمكن أن تتعرض لها في البلد المضيف ومحاولة التكيف معها لكي تنجح في دخول هذه الأسواق الجديدة، ومن هذه المخاطر نذكر:

أ-**القيود العملياتية:** كعدم السماح للشركات أو الأفراد بتحويل دخولهم أو أرباحهم من العملات الأجنبية إلى الخارج كقرار أوسياسة تضعها الحكومة المضيفة، أو السماح لهم القيام بذلك في حدود نسبة معينة.

ب- **القيود التمايزية:** فهي قيود تفرض على الشركات الأجنبية كفرض ضرائب من نوع خاص، أو فرض رسوم جمركية على حجم الانتاج، أو تحميل الشركات عمولات ومصاريف أعلى من تلك التي تفرض على الشركات المحلية.

ت- **المصادرة والتجريد Expropriation :** هو احتمالية تتدخل الدولة المضيفة في أعمال الشركات وذلك بالمصادرة والتأميم أو أن تفرض الدولة المستضيفة رقابة وقيودا على ممتلكاتها، ففي مثل هذه الحالات فإن القانون الدولي يفرض على الحكومة أن تبرر قيامها بالعمل وأن تعوض الشركة الأجنبية ماليا؛ وقد تتدخل الدولة أيضا بتحديد الأسعار وتنظيم الاستيراد والتصدير ورقابة النقد والضرائب ومنح التراخيص.

ث-النظام الاقتصادي والقانوني للدولة(فلسفة الدولة الاقتصادية): ويعني النظام الاقتصادي الذي تتبعه الدولة، هل تتبع نظام الاقتصاد الحر أم تتبع نظام التخطيط المركزي (الاشتراكية) ويقابل كل نظام

اقتصادي نظام قانوني، ففي نظام الاقتصاد الحر يحمي القانون الملكية الخاصة وحرية التعاقد بينما لا يعترف بذلك نظام التخطيط المركزي.

ج-حدة الشعور الوطني: قد يكون هناك ولاء للسلع المحلية بهدف تدعيم الانتاج المحلي أو من أجل مقاطعة السلع لبعض الشركات المنتمية لدول عدائية، مما قد يكون له الأثر السلبي على أعمال الشركات الأجنبية.

ح-الاستقرار السياسي: تفضل غالبية الشركات الدولية الاستثمار العمل في الدول ذات الاستقرار السياسي ومن المؤشرات الدالة على الاستقرار السياسي من عدمه: الاستقرار الحكومي، الاضطرابات المدنية، الاعتقالات، أحداث الشغب، التظاهرات والنشاطات الإرهابية، النزاعات الاقليمية...

4-3- بيئة الأعمال الدولية الاقتصادية:

على الشركة الأجنبية دراسة وتحليل البيئة الاقتصادية للدولة التي ستقيم بها أعمالها حتى تستطيع تقييم الوضع الاقتصادي للدولة المراد الاستثمار بها، وذلك عن طريق التطرق لبعض المؤشرات الاقتصادية:

- **معدلات النمو الاقتصادي:** يعكس النمو الاقتصادي مستوى النشاط الاقتصادي والرفاه في المجتمع ويعكس أيضا القوة الشرائية. وللحصول على مستوى اقتصادي حقيقي يجب أن تكون نسبة النمو الاقتصادي أكبر من نسبة النمو السكاني ليكون هناك زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام وللفرد أيضا.

-**الدخل القومي:** وهو من المؤشرات الهامة، خاصة وأنه يعتبر كمؤشر لقياس حجم الدولة من الناحية الاقتصادية، فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما أصبحت الدولة من وجهة نظر خبراء التسويق أكثر جاذبية كسوق مستهدف.

-**نصيب الفرد من الدخل القومي:** ويستخدم هذا المؤشر لقياس القدرة الشرائية للفرد، إذ يعبر ارتفاع هذا المؤشر عن التقدم الاقتصادي للدولة.

-**توزيع دخل الفرد:** تهتم الشركات الدولية كثيرا بالدخل الصافي المتاح للتصرف.

-**معدلات التضخم والبطالة:** تهتم الشركات الدولية بتحليل معدلات التضخم والبطالة لما لها من أهمية في دراسة البيئة الاقتصادية للبلد المضيف.

-**تحليل الخطط الاقتصادية للدولة المضيفة:** تهتم الشركات الدولية بتحليل الخطط الاقتصادية التي تنشرها الدول المضيفة، والتي تستخدم كوسيلة للتوجيه والرقابة على الانتاج .فمن خلال هذه الخطط يتضح سياسات الدول وأهدافها وأدوات تحقيقها المالية والنقدية والضريبية.

- **الاستقرار الاقتصادي:** ويعرفه صندوق النقد الدولي الاستقرار الاقتصادي على أنه الوضعية التي تجنب الدول مخاطر التعرض هزات اقتصادية أو مالية وذلك من خلال التغلب على التقلبات والتغيرات الحادة في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف والفائدة ومعدلات التضخم وأسواق المال .إذ أن هذه التقلبات تؤثر سلبا على قدرة الدول في جذب الاستثمارات.

-**تعارض الأهداف بين الشركة الدولية والدولة المضيفة:** يمكن سرد مختلف النقاط التي تشكل التعارض بين الشركة الأجنبية والدولة المضيفة في النقاط التالية:

-تهديد السيادة الوطنية.

-التحكم في الصناعات الاستراتيجية من طرف الشركات الأجنبية.

-اقتسام الملكية مع الشركاء.

-**السياسات النقدية :** قد تلجأ الدول إلى استخدام السياسة النقدية للتأثير على النمو الاقتصادي والعمالة والأسعار، فقد تلجأ الدولة المضيفة إلى تقليص عرض النقود ورفع تكلفة التمويل لتثبيت الأسعار، وفي مثل هذه الحالة تجد الشركة الأجنبية نفسها مجبرة على البحث عن التمويل الخارجي حتى لا يتأثر نشاطها.

-**السياسات المالية :** تتمثل آلية السياسة المالية في التحكم في حجم الانفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش فوجود الشركات الأجنبية قد يقود إلى تخفيض الايرادات(منح إعفاءات وامتيازا ت جبائية) أو زيادة الانفاق الحكوميين(انشاء طرق أو تقديم خدمات في الأماكن التي تعمل فيها الشركات الأجنبية.)

-**أسعار العملات وموازين المدفوعات:** على الشركات الأجنبية الاهتمام برصيد ميزان المدفوعات للبلد المضيف، فقد يواجه هذا الأخير عجزا في ميزان المدفوعات، ولمواجهة هذا العجز فقد تلجأ الدولة لوضع حواجز تجارية كرفع الرسوم الجمركية، العمل بنظام الحصص الاستيرادية، تخفيض العملة، بالإضافة إلى اتخاذ العديد من المعايير التجارية الضابطة والحاكم ة للعملية التجارية وهو ما يمكن أن يؤثر على الشركات الأجنبية.

-**سياسات الحماية :** قد تلجأ غالبية الحكومات لحماية صناعاتها المحلية من المنافسين الأجانب خاصة منها الحديثة والناشئة، حتى تصبح قادرة على منافسة الصناعات الأخرى.

- **زيادة هجرة العقول المفكرة إلى خارج الدولة (Brain Drain):** حيث أن الشركات العالمية التي تريد الاستثمار في الخارج تهتم بأمور كثيرة مثل وجود كفاءات يعتمد عليها في السوق المحلي ونقصها يمكن أن يؤدي إلى عزوف الشركات عن الاستثمار.

4- 4- البيئة المالية:

البيئة المالية تتدفق فيها الأموال بأحجام هائلة ومتزايدة فتعتبر البيئة المالية الدولية موضوع شائك جدا ويعكس التدفق الضخم للأموال وبكميات متزايدة. في هذه البيئة يعتبر اللاعبون الاساسيون فيها هم السلطات النقدية في كل بلد والمؤسسات المالية الدولية والاقليمية والبنوك والشركات العالمية والمحلية والأفراد والمؤسسات المحلية حيث يتفاعل كل هؤلاء في الأسواق المالية العالمية المرتبطة بشبكات اتصال معقدة.

تشمل البيئة المالية الدولية كافة المنظمات والمؤسسات المالية والأفراد المستثمرين والبنوك وشركات التأمين وغيرهم من العاملين في مجال الأعمال الدولية في بلدان وظروف معينة ومختلفة.

1- **المنظمات المالية الدولية:** كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد العربي

2- **الأسواق المالية والنقدية:** تنقسم الأسواق المالية إلى عدة تقسيمات أبرزها:

- **تصنيف أول:**

أ – أسواق العملات ب- أسواق القروض والسندات ج- أسواق الأسهم(البورصات)

- **وفق المدة الزمنية:**

أ – سوق النقد: تتميز الأوراق المتداولة في سوق النقد بآجالها القصيرة، والمصدر الأساس لها المؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة، ومن أكثر الأوراق المالية تداولا: أذونات الخزينة ، شهادات الايداع القابلة للتداول ، اليورودولار، الكمبيالات، الأوراق التجارية، القبولات المصرفية، اتفاقيات إعادة الشراء.

ب – سوق رأس المال: الأوراق المالية المتداولة في أسواق رأس المال هي الأوراق المالية التي تستطيع من خلالها الشركات الحصول على التمويل الطويل الأجل والتي تتمثل في الأسهم والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال، وهنا تؤدي المخاطرة عاملا مهما في هذا السوق، إلى جانب أنواع معينة من الأوراق الحكومية، ومن تلك الأوراق: الأسهم، السندات، أدوات مالية حديثة(المشتقات المالية ومن أبرز أشكالها عقود المستقبليات، العقود الآجلة، عقود المقايضة وعقود الخيارات وغيرها من العقود المالية ذات الخصائص المماثلة)

- **وفق الإصدارات والتداولات:**

أ- الأسواق الأولية (أسواق الاصدارات)

ب- السوق الثانوية: وتنقسم إلى الاسواق المنتظمة، الاسواق غير منتظمة، السوق الثالثة، السوق الرابعة.

4-5- البيئة الثقافية والاجتماعية للأعمال الدولية

سنذكر أهم العناصر الأساسية التي تؤثر على الأعمال التجارة الدولية:

1- **العناصر الفيزيقية:** تشمل عناصر الطقس والمناخ والخصائص الجسدية والمهر الخارجي.

2- **عناصر ديموغرافية:** وتشمل معدل النمو السكاني، متوسط حجم الأسرة، وامكانية مستوى التعليم والثنائية الاقتصادية (وجود مجتمعين داخل البلد الواحد احدهما متقدم والآخر متأخر ومنفصلين بحيث ينحصر التقدم في واحد ويبقى الآخر غير متأثر ولا تصله الأساليب الحديثة).

3- العناصر السلوكية: القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأمور تشكل أساس القواعد السلوكية للأفراد حيث تختلف هذه القيم والمعتقدات من بلد لآخر. وأهم النقاط التي تعكس سلوك المجتمعات في الدول المختلفة نذكر:

- **الانتماء الى الجماعات:** تنقسم المجتمعات إلى مجموعات مختلفة حيث ينتمي كل فرد إلى إحدى هذه المجموعات حيث يحدد فيها المركز الاجتماعي والنفوذ والعلاقات الاجتماعية. في كثير من البلدان يؤثر ذلك على مقدرة الفرد في الوصول الى أهدافه والتقدم في الحياة العملية كما هو الحال في كثير من الأحيان عند العشائر والعائلات الكبيرة في الدول المختلفة.
- **النظرة إلى العمل:** السؤال هنا عن الدوافع التي تجعل الناس يعملون بعد سد الحاجات الأساسية؟ هناك تفاعلات كثيرة بين العوالم الاجتماعية والدينية والاقتصادية، ومن العوامل الأخرى هو بناء ثروة أو الحصول على مركز اجتماعي أو سياسي.
- **أهمية نوع المهنة:** كل مجتمع له تقييمه الخاص الذي من خلاله تحصل المهن على تقييمها الاجتماعي مثل مهنة الطبيب لما لها من مردود مالي واجتماعي عاليين.
- **الاعتماد على النفس وعلى الآخرين:** المهم في هذه النقطة هو طبيعة التعامل والعلاقة بين الرئيس والمرؤوس والثقة بين المتعاملين والاعتماد على النفس.

4-6- البيئة التكنولوجية للأعمال الدولية:

تتسم البيئة التكنولوجية العالمية بتغيراتها المتسارعة والمتلاحقة، والتي أضفت بظلالها على ممارسات الأعمال والأنشطة على المستوى الدولي، خاصة وأن هذه التغيرات لا زالت مستمرة وسوف تستمر أيضا في المستقبل.